انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب!

عبد العزيز محمد الدخيل*

Abstract

COLLAPSE OF OIL PRICES IS NOT A MERE ECONOMIC ISSUE

The notion commonly spread in the international oil market is that crude oil price is a function of the enter play of free market forces on the demand and supply sides. I have a problem with this notion, based on my understanding of the currents structure of the international oil market, which is managed by national and international institutions of the industrialized countries. The most active and influential of these institutions is the International Energy Agency (IEA) established in 1974 by a lead effort from the U.S., to put a limit to OPEC influence on the international oil market. OPEC has already lost its influence on the oil market, thanks to its member countries, ill management policy.

Saudi Arabia and other oil reserve rich countries, have the oil power to force the market players need to readmit them in the club of oil price management system operated now solely by industrialized oil consuming countries. The paper outlines the strategy and its pre-reqisites.

This strategy has prerequisites most important of which is the political will and economic and financial strength of major oil producing countries. The leadership in the rebirth of new OPEC has to be for Saudi Arabia because it has the highest oil production capacity, and highest oil reserve in the World. Moreover Saudi Arabia has played a moderate role in OPEC oil pricing strategy. Thus it can now speak for moderation and mutual cooperation between oil producing and oil consuming countries. If the policy of cooperation did not catch the interest and attention of industrialized oil consuming countries, Saudi Arabia and other major oil producing countries should open the tap and bring down oil prices to a level of around $6 per barrel. This price level will do the job of restructuring crude oil market forcefully.

* رئيس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل – الرياض – المملكة العربية السعودية.

مقدمة

انخفضت أسعار النفط فى شهرى نوفمبر وديسمبر من هذا العام ١٩٩٨م إلى أدنى مستوى لها خلال عشرين عاما أو يزيد، محدثة أضرارا اقتصادية بالغة فى ميزانيات وبرامج الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية، قد تتبعها مشاكل اجتماعية وسياسية تعرض أمن هذه البلدان وسلامتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للخطر. النفط هو المادة الرئيسية الذى من استخراجه وتصديره تحصل معظم الدول الرئيسية المصدرة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية على أكثر من ٩٠% من عملاتها الأجنبية الرئيسية كما يشكل الإنتاج البترولى ٤٠% من حجم الناتج القومى[١]. هذه الإيرادات النفطية هى الممول الأساسى والرئيسى للواردات من السلع والخدمات ولميزانية الدولة. لذلك فإن الانخفاض الحاد فى أسعار النفط يؤدى بشكل مباشر إلى انخفاض حاد مماثل فى إيرادات الميزانية وبالتالى على قدرة الدولة فى تنفيذ خططها وبرامجها الإنفاقية و التنموية. وحيث إن اقتصاديات الدول النفطية وخصوصا الخليجية تعتمد اعتمادا رئيسيا ومباشرا على الإنفاق الحكومى فإن الأثر يكون مباشرا وقويا على حركة النمو الاقتصادى والدخل الفردى.

ولتدارك هذا التدهور فى معدلات النمو الاقتصادية والدخل القومى والفردى، فإن الأمر يتطلب من هذه الحكومات وبشكل جاد وسريع الأخذ بأمرين اثنين:-

الأول : إعادة تقييم ومن ثم ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى على البرامج والمشاريع فى جميع القطاعات المدنية والعسكرية، ووضع برنامج حازم لوقف الزيادة المتراكمة فى الدين الحكومى وعجز الميزانية.

الثانى:التعامل مع قضية انهيار أسعار النفط وما ينجم عنه من انهيار فى العائدات النفطية كقضية استراتيجية تتعلق بالأمن الاقتصادى الوطنى وليس كقضية اقتصادية عامة.

البيت الداخلى وترتيب شؤونه المالية هو مربط الفرس ومنه يبدأ العلاج لأن المعدة كما يقال هى بيت الداء، فمهما زاد الدخل البترولى وارتفع، فإن أثره على النمو الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى يعتمد كما ونوعا على مستوى الكفاءة المالية فى إدارة الأموال العامة وعلى مستوى الحماية القانونية والاجتماعية التى يسبغها المجتمع وبالتالى الحكومة على الأموال العامة لصونها من الفساد والتفريط والهدر.

فى هذا المجال لى وجهة نظر ورأى ضمنته عدة مقالات لا أريد تكرار ما جاء فيها[٢] أما الخطاب الحاضر فى هذه الورقة فموجه لدراسة الطرف الثانى من معادلة استراتيجية الإصلاح الاقتصادى إن جاز التعبير ألا وهو انهيار أسعار النفط فى السوق العالمية. وتهدف الدراسة إلى إثبات الدور الأساسى والهام الذى تقوم به الدول الصناعية الغربية المستهلك الأكبر للنفط للتأثير على قوى العرض والطلب فى سوق النفط من خلال منظمة الطاقة الدولية International Energy Agency. هذا التدخل من قبل الدول الصناعية الغربية الكبرى المستهلكة للنفط فى عمليات العرض والطلب فى السوق النفطية العالمية يلغى الأسس الاقتصادية التى تبنى عليها المقولة السائدة التى روجت لها الدول الصناعية الغربية فى الدوائر العامة والسياسية وهى أن سعر النفط تحدده قوى العرض والطلب فى سوق نفطية عالمية حرة.

أولا سأبدأ الحديث عن المنظمة التى قامت لحماية الدول المنتجة والمصدرة للبترول أوبك كيف ولدت وترعرعت وكيف اعتقلت وجمدت. ثم أتناول الظروف والأحداث التى أدت إلى تنظيم صفوف الدول الغربية الصناعية المستهلكة للنفط، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبتخطيط منها وولادة منظمة الطاقة الدولية، التى وحدت جهود الدول الغربية الصناعية المستهلكة الكبرى للنفط لمواجهة منظمة الأوبك للدول المنتجة والمصدرة للنفط وإبطال قوتها وقدرتها على السيطرة على سوق النفط الدولى.

ثم أطرح بعد ذلك استراتيجية من ثلاث مراحل لإعادة هيكلة وتنظيم سوق النفط الدولى بشكل يسمح للدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط المشاركة مع الدول الصناعية المستهلكة الكبرى للنفط، فى توجيه وإدارة سوق النفط العالمى[٣].

١ - أوبك: صعود ثم هبوط

ولدت - أوبك - منظمة الدول المصدرة للبترول فى الرابع عشر من شهر سبتمبر ١٩٦٠م فى ظل سوق بترولية عالمية تسيطر عليه شركات البترول الغربية العالمية سواء كان ذلك فى مجال الاكتشاف أو الإنتاج أو النقل أو التسعير. ولقد كان لوزير النفط السعودى الأول المغفور له الشيخ عبد الله الطريقى دور هام وأساسى بالاشتراك مع زميله وزير النفط الفنزويلى آنذاك (بيريز الفونسو) فى قيام الأوبك لخدمة مصالح خمس دول منتجة ومصدرة للنفط وهى المملكة العربية السعودية، العراق ، إيران ، الكويت

وفنزويلا[٤] وقد حددت المادة الثانية من دستور المنظمة الذى أقر فى شهر يناير ١٩٦١م أهدافها بما يلى:-

أ- إن هدف المنظمة الأساسى تنسيق ما للبلدان الأعضاء من سياسات نفطية وتوحيدها وتقرير خير ما يصون مصالحها، فرادى ومجتمعة من سبل ووسائل.

ب- تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار فى أسواق النفط الدولية بغية إزالة ما قد يعتريها من تقلبات ضارة لا موجب لها.

ج- تخدم المنظمة دائما وفى كل مناسبة مصالح الأقطار المنتجة وضرورات حصول هذه البلدان على دخل مضطرد كما تراعى إمداد البلدان المستهلكة بنفط منتظم ومقتصد وتسعى ما أمكنها إلى ضمان عائد منصف لمن استثمر أمواله فى صناعة الفط.

إن الزيادة الحادة والسريعة فى أسعار النفط ما بين عامى (١٩٧٤ - ١٩٨٠) بفعل سيطرة الأوبك على صادرات النفط وبفعل زيادة الطلب العالمى على النفط أدت إلى زيادة كبيرة فى الدخل المتحقق لدول الأوبك من صادراتها النفطية التى يذهب معظمها إلى الدول الصناعية الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان، ويبين الجدول رقم (١) الزيادة المضطردة لدخل دول الأوبك من صادراتها النفطية، الناجمة عن زيادة الإنتاج والسعر معا:

جدول رقم (١) ايرادات أوبك من الصادرات النفطية

السنة	الصادرات النفطية بملايين الدولارات	السنة	الصادرات النفطية بملايين الدولارات
١٩٦٣	٧٠٣١	١٩٧٤	١١٥٨٤٠
١٩٦٤	٧٨٩٦	١٩٧٥	١٠٥٩٩٦
١٩٦٥	٨٤٢١	١٩٧٦	١٢٧٦٤٠
١٩٦٦	٩٠٨٨	١٩٧٧	١٣٩٧٧٣
١٩٦٧	١٠٠٥٦	١٩٧٨	١٣٣٤٢٧
١٩٦٨	١١٢١٤	١٩٧٩	١٩٧١٤٩
١٩٦٩	١٢٢٨٦	١٩٨٠	٢٨١٥٨٦
١٧٠	١٤٤٢٤	١٩٨١	٢٦٠٩٤٧
١٩٧١	١٩٤٨٩	١٩٨٢	٢٠٤١٢٠
١٩٧٢	٢٢٦٣٤	١٩٨٣	١٦٢٧٨٧
١٩٧٣	٣٥٩٦١		

المصدر : Evolution of OPEC – Al Bert Danielson

إن الحظر الذى فرضته الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا بسبب مساندتها المباشرة لإسرائيل فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م بين مصر وإسرائيل أضاف بعدا سياسيا إلى البعد الاقتصادى للنفط جعل منه فى عيون الغرب سلاحا خطيرا فى يد العرب يمكن أن يستخدموه لتهديد مصالح الغرب الاقتصادية والسياسية فى البلاد العربية وشبه الجزيرة العربية بالذات.

لقد حققت منظمة الدول المصدرة للبترول - أوبك - نجاحا كبيرا فى حماية حقوق أعضائها وزيادة مواردهم البترولية أوجد لها مكانة عالمية فى سوق النفط العالمى ووضعها فى مركز الدائرة وفى منبر القرار.

إن إدارة الموارد الاقتصادية فى الدول النامية ومنها دول الأوبك يغلب عليها المنهج البيروقراطى والسياسى المعزول عن المساءلة والحساب من قبل الجمهور. لذا فإن النجاح الذى حققته الأوبك عند انطلاقتها لم يستمر وينمو لأنها لم تستطع أن تؤسس لنجاحها الذى تحقق، قواعد وأطر منهجية قائمة على المهنية والعقلانية والإدارة السياسية الواضحة، تقيم عليها قراراتها وخططها وبرامجها فى التعامل مع الجانب الآخر من السوق الممثل فى الدول المستهلكة الكبرى للنفط ، لذا تحول نجاح الأوبك إلى هزيمة. لقد تصرف وزراء النفط فى الأوبك وهم الإدارة العليا الحاكمة لهذه المنظمة من موقع السيادة والسلطة التى لا تخضع لحسيب أو رقيب، و دونما وعى أو تجاهل بأهمية عوامل السوق وقدرة الدول الصناعية الغربية المستهلك الأكبر للنفط على تنظيم صفوفها وتوحيد سياستها لمواجهة دول الأوبك. كانت اجتماعات الأوبك فى فينا منابر يتبارى فيها الوزراء أمام جمهور كبير من الكاميرات ووسائل الإعلام شعرا ونثرا، يقيمون السوق البترولى العالمى بكلمة ويقعدونه بكلمة أخرى، حتى أصبحت صورهم وتصريحاتهم سلعة إعلامية تتسابق الصحف ومحطات التليفزيون عليها. لبسوا من ثياب القوة والسيطرة فى إدارة هذا المرفق الاستراتيجى والهام لحكوماتهم وشعوبهم ما جعلهم فى كثير من الأحيان لا يعتمدون فى سياستهم السعريه أو الإنتاجية إلا على رأيهم أو رأى من يؤمن برأيهم. يسبغون الصفة السياسية العليا على رأيهم بعلاقة شبه فردية تربطهم بصاحب القرار وتتجاوز المؤسسة الوزارية الحكومية أو الهيئات التشريعية. ولكن إذا كان وزراء النفط يتحملون مسؤولية سقوط الأوبك لدورهم المباشر فى سلوكها فإن حكومات دول الأوبك بكل مؤسساتها وآلية

القرار فيها تقع عليها المسؤولية الأولى، لأنها المسؤول الأول والمباشر عن إدارة واستغلال الثروات الطبيعية فى البلاد.

لقد أخذت الأوبك فى وقت من الأوقات بسياسة سعريه، لم تكن واعية بأثرها المباشر وغير المباشر على مصالح الدول الصناعية الكبرى، وقدرة هذه الدول الاقتصادية والديمقراطية على الاستجابة لمطالب مواطنيها ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية للوقوف فى وجه الأوبك واستعادة السيطرة على سوق النفط العالمى. إن القوى العظمى المالكة للقوة العسكرية والاقتصادية لا تتعامل فى علاقاتها مع الدول الأخرى وخصوصا الأقل منها قوة واقتصادا من منظور الحق والعدالة، فهذه المبادئ والمعايير لا تحمل وزنا كبيرا وهاما فى معادلة العلاقات الدولية بين القوى والضعيف فالحاكمية فى هذا الأمر، وإلى أن يقوم مجتمع دولى بمعنى الكلمة، هى للمصالح الوطنية الاقتصادية والأمنية من حيث الحقوقية وللقوة الاقتصادية والعسكرية من حيث التنفيذ. قفزت استراتيجية أوبك البترولية فوق هذه المبادئ الأولية فى علم العلاقات الدولية ولم تعر انتباها يكفى لعلم الاقتصاد وعلم السياسة. فكان من السهل للدول الصناعية المستهلكة للنفط أن تستعيد سيطرتها على السوق البترولية العالمية تحت غطاء جديد واسم جديد، هو السوق الحر وقوى العرض والطلب، بعد أن كانت تعتمد فى الحقبة الاستعمارية على شركاتها الدولية فى السيطرة على الثروات النفطية فى الدول الخليجية وغير الخليجية من دول الأوبك.

هذا النقد المباشر لآلية العمل السياسى والاقتصادى فى منظمة أوبك وأعضائها، لا يغفل الدور الأساسى والهام، الذى لعبته الدول الصناعية المستهلكة للنفط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استعادة السيطرة على سوق النفط العالمى. ولكننا نقول إنه على الرغم من هذا الدور الفعال للدول الصناعية المستهلكة، إلا أن المسؤولية فى ما آلت إليه الأوضاع فى سوق النفط العالمى تقع أولا وأساسا على دول الأوبك ذاتها.

٢- التجمع الغربى الدولى لكبار الدول المستهلكة للنفط

إن مفهوم المصالح الوطنية والأمن الوطنى كما ذكرنا هو الغالب اليوم فى قاموس العلاقات الدولية وقانونها مهما أدى تحقيق هذه المصالح الوطنية من ضرر بمصالح وأمن الدول الأخرى. لذا فإننا من الناحية العملية وليست الأخلاقية، لا نستطيع أن نلقى باللوم على الدول الصناعية المستهلكة للنفط فى ما قامت وتقوم به لفرض سيطرتها على السوق البترولية، اللوم يقع على أوبك التى لم تستطع الارتقاء بدستورها ومؤسساتها وعملها إلى

مستوى الحدث والمسئولية لأسباب أهمها غياب الأعضاء القادرين على إدارة المنظمة وترشيد القرار وتصحيح المسار، وكأنى بلسان حال تلك الحكومات يقول فاقد الشئ لا يعطيه.

توالت الانتكاسات على أوبك، ودب الصراع بين أعضائها، وتفرقت بهم السبل، فأصبحت المنظمة عاجزة عن مواجهة المستجدات السياسية والاقتصادية الرئيسية فى السوق البترولية العالمية وأهمها:-

أ- قيام تنظيم قوى من الدول الكبرى المستهلكة للبترول لمواجهة الأوبك تحت مظلة منظمة الطاقة الدولية I.E.A.

ب- انخفاض فى حجم الطلب على خام البترول من الدول الصناعية المستهلكة.

ج- زيادة فى حجم إنتاج النفط الخام من خارج دول "الأوبك".

د- استبدال واردات الدول الصناعية من نفط دول الأوبك وخاصة النفط العربى بنفط من دول أخرى.

هذه المستجدات الجوهرية والأساسية فى سوق النفط العالمى، خلقت وضعا جديدا أدى إلى زيادة متتالية ومتراكمة فى حجم العرض من النفط فى السوق أحدث ضغطا مستمرا ومتراكما على أسعار البترول فى اتجاه الانخفاض. وقد يسأل سائل ما الغريب فى هذا الأمر؟ أليس هذا هو قانون العرض والطلب الحاكم لآلية المنهج الاقتصادى الحر، والمؤسس للنظام الاقتصادى العالمى؟

وأجيب أصحاب هذا السؤال ومنهم الكثيرون فى بلاد الأوبك من مثقفين ومسؤولين، بأن قانون العرض والطلب الذى تقدمه الدول الصناعية الغربية لتفسير ظاهرة تدهور أسعار النفط العالمية لايبين الحقيقة بل يدسها، انه غطاء لإخفاء حقيقة قيام الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط بإدارة وتوجيه الفعاليات الاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر على حجم العرض والطلب فى السوق العالمية للنفط . فإن كانت قوى العرض والطلب هى الاداة، فإن فعاليات وبرامج وخطط منظمة الطاقة الدولية وأعضائها للتأثير على عمليات العرض والطلب فى سوق النفط العالمى هى الآلة Engine التى تحرك تلك الأداة.

العرض والطلب فى المفهوم الاقتصادى الحر قانون منظم لآلية السوق ومحدد لسعر السلعة أسماه مؤسس المدرسة الاقتصادية الليبرالية وبانى قواعدها آدم سميث قانون اليد الخفية INVISIBLE HAND تعبيرا عن الأهمية التى يوليها المشرع لهذا المنهج الاقتصادى

الحر لتجريد العرض والطلب على السلعة من تدخل السلطات الحكومية أو غير الحكومية للتأثير على حجم واتجاه العرض والطلب. إنه قانون يتعاظم دوره التنظيمى للسوق كلما كان الرأى فى السوق حرا على جانبيه الاستهلاكى والإنتاجى، إنه شبيه بالسوق السياسى الذى لا يستوى فيه الأمر إلا إذا سادت حرية القرار الانتخابى واختفت أو تضاءلت قوى التدخل لتوجيهه والتأثير عليه. لذا، فإن القول بأن الحرية الاقتصادية والحرية السياسية صنوان، قول له جذوره الفلسفية والمنطقية.

الطلب على النفط لا يكون حرا إلا إذا تمتع كل مستهلك بشكل فردى ولمصلحته الفردية بحريته الكاملة فى تحديد حجم الطلب الذى يريده من تلك السلعة، ولا يكون عرض النفط فى السوق حرا إلا إذا تمتع كل منتج وبشكل فردى ومن أجل مصلحته الذاتية بالحرية الكاملة فى إنتاج الكمية التى يراها ملائمة لمصلحته.

وهنا أسأل لكى أجيب، هل الطلب العالمى على النفط ومعظمه من الدول الصناعية الغربية المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية طلب يتمتع صاحبه بحرية القرار كما يفترضه ويشترطه المنهج الاقتصادى الحر؟ وهل العرض العالمى للنفط من دول الأوبك أو من خارجها عرض يخضع صاحبه لقانون الأحقية فى الانتاج المؤسس على مبدأ التكلفة الإنتاجية؟ الإجابة بدون عناء هى النفى .

قانون العرض والطلب بمفهومه الكلاسيكى المطلق لا ينطبق انطباقا تاما وكاملا على سوق السلعة النفطية سواء كان ذلك فى جانب العرض أو الطلب وذلك للأسباب الرئيسية التالية:-

أ- الدراسات الجيولوجية تؤكد أن مادة النفط الخام تكونت فى باطن الأرض عبر ملايين السنين، لذا فإنها لا تخضع لنظرية الإنتاج الكلاسيكية. فهى سلعة لا توجد بفعل تضافر عوامل الإنتاج، العمل، ورأس المال والتكنولوجيا والمواد الخام. النفط مادة أنتجتها الطبيعة التى أنتجت سلعا أخرى مثل الذهب والماء وأودعتها مخازن ومكامن طبيعية فى جوف الأرض حسب قوانين لا يعرف الإنسان حتى الآن كل تفاصيلها. هذه المادة النفطية فى باطن الأرض لا يحدد سعرها تكلفة عناصر الإنتاج المكونة للسلعة، فهذه العناصر كما أسلفنا ليست معروفة أو محددة بل يحدده ندرة هذه السلعة أى حجم المتاح منها بالنسبة لحجم الطلب الآنى والمستقبلى. إن عددا كبيرا من الاقتصاديين المختصين بعلم النظرية الاقتصادية (Economic Theory) يرون صعوبة منطقية

وتحليلية فى إسقاط نظرية الإنتاج على مادة النفط إلا انه بالمقابل هناك نفر يخالفهم الرأى. فعلى سبيل المثال يرى البروفسيور أدلمان A.M.Adelman أن قيمة النفط فى قاع البئر تعادل صفرا. لذا فإن العوامل التى يجب أن تدخل فى تكوين سعر النفط هى العوامل المتعلقة فقط بإخراجه من باطن الأرض إلى سطحها. لقد كان أدلمان عندما أعد كتابه فى هذا الموضوع (أسواق البترول العالمية) World Petroleum Markets عام ١٩٧٢م[٦] ، متأثرا إلى حد كبير بالجدل السياسى الذى كان يملأ الساحة السياسية والاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك حول موضوع الأوبك وسعر النفط. وقد كان لى ولا يزال رأى يخالف مقولة البروفيسور أدلمان ظهر فى أطروحتى للدكتوراه عام ١٩٧٣م، عن النظام الاقتصادى الأمثل لتحديد أسعار النفط فى الشرق الأوسط.[٧]

ب- بما أن مادة النفط تكونت عبر ملايين السنين فى مخابئ جيولوجية تحت الأرض فحظيت بها دول ولم تحظ بها أخرى، فإن إنتاج النفط ليس صناعة لمادة قابلة للإنتاج وإعادة الإنتاج يمكن أن تستقطب أكبر عدد من المنتجين، بل أنه وللسبب ذاته مقتصر على مجموعة محددة من المالكين الذين أودعت الطبيعة فى باطن أرضهم كميات كبيرة من النفط القابل للاستخراج، لذا فإن طبيعة الملكية المحدودة للنفط لا تساعد على قيام تنافس بين كبار المنتجين بسبب قلة عددهم. وهذا بدوره يدفعهم ويحفزهم على التنسيق والتعاون فيما بينهم لتحقيق أعلى معدل من السعر وأعلى عائد من مبيعات النفط. بسبب هذه العوامل الجيولوجية والاقتصادية ولدت الأوبك عندما توفرت لها الظروف السياسية الملائمة كحزب للمنتجين لتعظيم منافعهم الاقتصادية وحمايتها والدفاع عنها. خام البترول ثروة فى باطن الأرض لا يخضع فى تسعيره لنظرية الإنتاج حيث لا توجد عملية إنتاج وإنما يخضع لنظرية رأس المال Capital Theory لأن المخزون النفطى فى باطن الأرض رأس مال وطنى يستهلك تدريجيا حسب معدلات استخراجه من باطن الأرض إلى الأسواق.

ج- إن مستهلكى النفط الكبار من الدول الصناعية الغربية هم أيضا قلة ويشكل استهلاكهم قدرا كبيرا من حجم الطلب على النفط فى السوق العالمية. إضافة إلى ذلك فهناك قواسم مشتركة، سياسية وعسكرية واقتصادية وحضارية تجمع بين هؤلاء المستهلكين الكبار للنفط أكثر وأعمق من تلك التى تربط بين دول الأوبك المنتجة والمصدرة للنفط.

هذا التركيز فى الطلب على النفط من قبل مجموعة صغيرة من كبار المستهلكين فى الدول الصناعية لا يساعد أيضا على قيام تنافس حقيقى فى السوق بين المستهلكين بل أن تركيز الحجم الأكبر من الاستهلاك النفطى فى عدد محدود ومتجانس يجعلهم يميلون إلى التنسيق والتعاون فيما بينهم لخلق قوة اقتصادية من المستهلكين تعمل جماعيا على الحصول على مادة النفط بأقل الأسعار. بسبب هذه العوامل أيضا ولدت منظمة الطاقة كتجمع لحزب المستهلكين لتعظيم منافعهم الاقتصادية وحمايتهم والدفاع عنها. لذا فإننا نستطيع القول إنه كما ولدت الأوبك لحماية مصالح المنتجين القلة للنفط والتأثير على جانب العرض من السوق النفطى ولدت منظمة الطاقة الدولية لحماية مصالح المستهلكين القلة والتأثير على الطلب والعرض أيضا لأنهم ينتجون النفط كما يستهلكونه.

وبناء عليه فإنه لا يوجد سوق عالمى للنفط يتمتع بالحرية الاقتصادية سواء كان ذلك بالنسبة للعرض أو الطلب. لذا فإن ما يسمى بقانون العرض فى سوق النفط العالمى لا يعكس إرادة السوق الحرة فى عرض مادة النفط، بقدر ما يعكس توجهات ومصالح وقرارات مجموعة من كبار الدول المنتجة والمصدرة للنفط انتظمت فى منظمة اسمها الأوبك OPEC. وما يسمى بقانون الطلب فى سوق النفط العالمى لا يعكس إرادة السوق البترولية العالمية الحرة فى طلب مادة النفط، بقدر ما يعكس توجهات ومصالح مجموعة من كبار المستهلكين الصناعيين انتظمت فى منظمة اسمها منظمة الطاقة الدولية. I.E.A.

لقد ولدت الأوبك عام ١٩٦٠م كرد فعل لسيطرة الشركات البترولية العالمية الغربية بدعم وتأييد من حكوماتها على إنتاج وتسعير النفط فى الحقبة التى امتدت منذ اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره من دول الأوبك، كما ولدت منظمة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤م كرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق النفط العالمى بشكل فعال فى الفترة ما بين عام ١٩٧٠م – ١٩٧٤م.

إن منظمة الطاقة الدولية الممثلة لمصالح الدول الصناعية العظمى تسيطر بشكل فعال ونحن فى نهاية العام ١٩٩٨م وعلى أبواب قرن جديد على جانب السوق العالمية للنفط، الطلب والعرض. واستطاعت بكل نجاح أن تخرج الأوبك ودولها من دائرة التأثير فى سوق النفط العالمى ومن مركز القرار. لقد فقدت الأوبك كمنظمة ودولها كمنتجين ومصدرين رئيسيين للنفط، التأثير الفعال على أسعار النفط. فالسيطرة شبه الكاملة اليوم على سوق النفط العالمى وسعره هى للدول الصناعية الغربية من خلال منظمة الطاقة الدولية والمؤسسات الأخرى التابعة لها والمساندة لأهدافها التى تعمل جميعا ضمن منظومة

واحدة واستراتيجية متناسقة متماسكة، تعتمد المنهج العلمى والإحصائى والبحثى فى تحقيق أهدافها. يدعم كل هذا الجهد ويؤازره سند سياسى على جميع المستويات من القمة إلى القاعدة.

لقد نجحت دول منظمة الطاقة الدولية الصناعية الغربية فى السيطرة على السوق النفطية وفشلت دول منظمة الأوبك فى حماية حقوقها وحقوق شعوبها والاحتفاظ بشئ من التأثير على حركة السوق النفطية العالمية وأسعارها، رغم ما تملكه من احتياطيات كبيرة وقدرة إنتاجية عالية.

تأسيساً على ذلك فإننى أقول إن المقولة الأمريكية والغربية، بأن سعر البترول تحدده عوامل العرض والطلب فى سوق نفطية حرة ليس إلا غطاءً تخفى تحته الدول الصناعية الغربية يدها الباطنة المؤثرة على عمليات العرض والطلب فى سوق النفط العالمى، بالتالى على أسعاره. هذا الغطاء السحرى استطاعت من خلاله الإدارة الغربية وخصوصاً الأمريكية بقدراتها الإعلامية القومية القوية أن توهم أصحاب القرار السياسى فى دول الأوبك بأن تدهور أسعار النفط عمل اقتصادى بحت لا حول لأحد فيه ولا قوة. ولم يقتصر هذا التخدير الإعلامى والاقتصادى المثبط للهمم على أصحاب القرار السياسى بل تعداه إلى المثقفين والعامة. وما هذا البحث إلا محاولة لطرح الرأى الآخر وإظهاره لأصحاب القرار والرأى العام.

٣- منظمة الطاقة الدولية . International Energy Agency

إن دراسة التكوين الحالى لسوق النفط العالمى دراسة تفكيكية تحليلية لتعقب الفعل والآلية التى تستخدمها منظمة الطاقة الدولية والدول الأعضاء فيها لإدارة وتوجيه السوق النفطى العالمى وقياس أثر ذلك الفعل على العرض والطلب والسعر، أمر يتطلب بحثاً يتعدى مجال وحدود هذا المقال. لذا فإننى سوف اكتفى بالحديث عن المؤسسة الأم فى هذا المجال وهى مؤسسة الطاقة الدولية International Energy Agency.

فالحديث عنها خصوصاً وأن دورها عند الحديث عن سعر النفط وحركة السوق شبه اليومية فى جميع وسائل الإعلام الغربية والشرقية ، مغيب بالكامل، قد يسلط شيئاً من الضوء على الدور الهام الذى تقوم به الدول الصناعية الغربية من خلال هذه المنظمة التى انشئت من قبلهم لهذا الغرض .

أقامت الدول الصناعية المستهلكة للنفط عام ١٩٧٤م منظمة الطاقة الدولية I.E.A بتخطيط من مهندس وزعيم حركة التجمع الصناعى الغربى لمواجهة دول الأوبك وزير الخارجية الأمريكى الأسبق الدكتور هنرى كيسنجر، الذى لم يهدأ له بال عندما رأى وأحس بالقوة الاقتصادية البترولية لدول عربية تناصب إسرائيل العداء وتجرأت على استخدام قوتها النفطية فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية عندما وضعت كل ثقلها السياسى والعسكرى والاقتصادى لحماية الدولة العربية والوقوف إلى جانبها فى معركتها مع مصر فى أكتوبر ١٩٧٣م. لقد هدف الوزير الأمريكى فى قرارة نفسه إلى اقتلاع تلك القوة من يد العرب ووضع لهذا الهدف استراتيجية تضمن تحقيقه. ففى ديسمبر ١٩٧٣م اقترح هنرى كيسنجر على دول أوروبا الغربية واليابان تشكيل منظمة تعنى بشؤون الطاقة والنفط لصالح الدول الصناعية الغربية الكبرى وتقف فى وجه الأوبك لتحد من سيطرتها على سوق النفط العالمى. وعقد الاجتماع الأول لهذه الدول فى العاصمة الأمريكية واشنطن فى شهر فبراير ١٩٧٤م(٨).

لعبت الإدارة الأمريكية دوراً هاماً ومارست ضغوطاً سياسية على المجتمعين من أجل إقرار تشكيل مجموعة التنسيق فى مجال الطاقة Energy Coordination Group لتضطلع بمسئولية إنشاء منظمة دائمة بين الدول الصناعية لمواجهة دول الأوبك وتعمل على تحقيق الأهداف التالية :-

أ- الاقتصاد فى استخدام الطاقة والبترول.
ب- إجراء البحوث والدراسات من أجل إيجاد بديل للبترول.
ج- إيجاد نظام لتوزيع وتقاسم البترول فى حالة الحظر البترولى.

وقد نجحت الولايات المتحدة فى الضغط على الدول الصناعية آنذاك التى كانت تتخوف من ردود فعل الأوبك لمثل هذا الاتفاق الموجه ضدها ما عدا فرنسا التى اعتبرت هذا الموضوع موقفا معاديا لأوبك. لذا رفضت الحكومة الفرنسية التوقيع على البيان الختامى الصادر بعد الانتهاء من اجتماع واشنطن المشار إليه أعلاه.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة وزير خارجيتها هنرى كيسنجر وتصميمه وإصراره على إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود استطاعت أن تنجح فى مهمتها فولدت المنظمة الدولية للطاقة IEA فى الخامس عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٤م باتفاق وقعه جميع الأعضاء المؤسسين فى اجتماع واشنطن بالإضافة إلى بقية الدول الغربية فى

منظمة التعاون الاقتصادى OECD، وتعتبر المنظمة إحدى المنظمات المستقلة فـــى إطـــار منظمة التعاون الاقتصادى. ويوضح شكل رقم (١) التنظيم الإدارى للمنظمة.

شكل رقم (١) التنظيم الادارى للمنظمة الدولية للطاقة

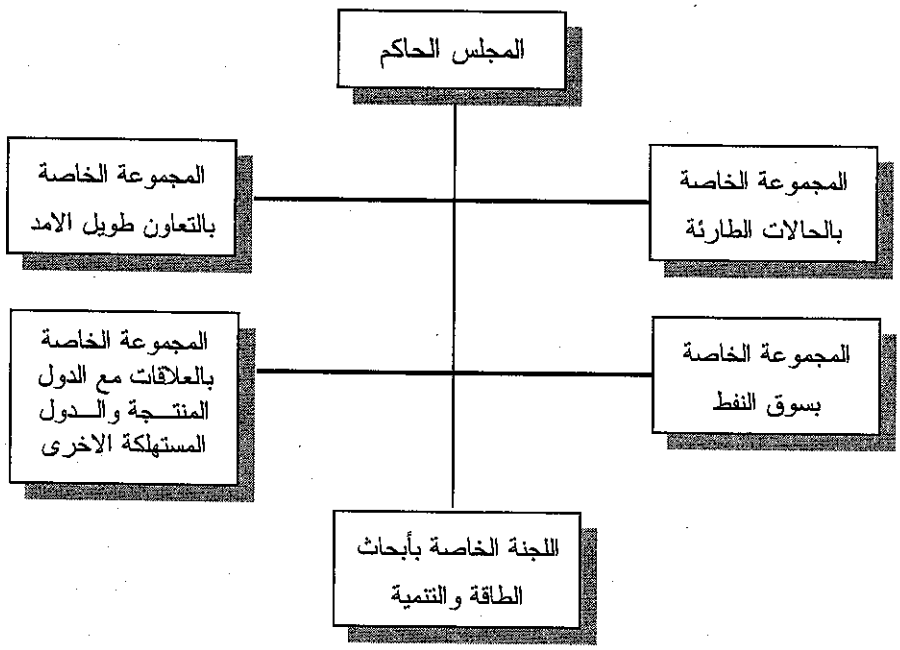

Governing Board	المجلس الحاكم
Standing Group on Emergency Questions	المجموعة الخاصة بالحالات الطارئة
Standing Group on long-term Cooperation	المجموعة الخاصة بالتعاون طويل الأجل
Standing Group on the oil market	المجموعة الخاصة بسوق النفط
Standing Group on relations with producers and other consumer countries	المجموعة الخاصة بالعلاقات مع الدول المنتجة والدول المستهلكة الأخرى
Committee on energy research and development	اللجنة الخاصة بأبحاث الطاقة والتنمية

ويتألف المجلس الحاكم من الوزراء أو ممثليهم، وتنقسم القوة التصويتية لكل دولة فى المنظمة إلى قسمين:

الأول : يعتمد على مبدأ المساوة بين الدول الأعضاء.

والثانى: يعتمد على وزن الدولة فى مجال استهلاك الطاقة . ويبين الجدول رقم (٢)، الأعضاء وقوتهم التصويتية.

جدول رقم (٢) أعضاء المجلس الحاكم وقوتهم التصويتيه

الدولة	القوة التصويتية حسب الاستهلاك النفطى	القوة التصويتية	المجموع
استراليا	١	٣	٤
النمسا	١	٣	٤
بلجيكا	٢	٣	٥
كندا	٥	٣	٨
الدنمارك	١	٣	٤
ألمانيا	٨	٣	١١
اليونان	١	٣	٤
إيرلندا	٠	٣	٣
إيطاليا	٥	٣	٨
اليابان	١٥	٣	١٨
لكسمبورج	٠	٣	٣
هولندا	٢	٣	٥
نيوزلندا	٠	٣	٣
البرتغال	٠	٣	٣
أسبانيا	٢	٣	٥
السويد	٢	٣	٥
سويسرا	١	٣	٤
تركيا	١	٣	٤
بريطانيا	٦	٣	٩
أمريكا	٤٧	٣	٥٠
المجموع	١٠٠	٦٠	١٦٠

المصدر : The Evolution of OPEC. P217

وبناء عليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تتمتع تقريبا بثلث القوة التصويتيه فى المنظمة، وتملك بالتالى حق الفيتو بالنسبة للقرارات الهامة التى تتطلب أغلبية عالية. فعلى سبيل المثال يتطلب أى قرار يتعلق بإجراءات طارئة ستين فى المائة من الأصوات، هذا يعنى بشكل عملى أن القرار لن يمر بدون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٧٤م اعتمدت منظمة الطاقة الدولية برنامجا أسمته برنامج الطاقة الدولية International Energy Program أهم أهدافه ما يلى :-

أ- تقليل الاعتماد على الزيت من خلال الإقلال من استخدام البترول وإيجاد بدائل أخرى له وزيادة مستوى البحوث والتطوير فى هذا المجال.

ب- تطوير نظام معلومات عن سوق البترول العالمية، بما فى ذلك نظام للتشاور مع شركات النفط العالمية.

ج- تنمية التعاون بين الدول المنتجة للنفط (هناك دول كثيرة منتجة للنفط بكميات قليلة ومتوسطة خارج الأوبك) والدول المستهلكة للنفط من خارج دول المنظمة وذلك بهدف قيام تجارة نفطية مستقرة، واستخدام أفضل لموارد الطاقة.

د- تجهيز دول المنظمة ضد توقف إمدادات النفط والمشاركة فى اقتسام الزيت المتاح فى الحالات الطارئة.

وفى عام ١٩٧٧م أقر وزراء الطاقة الدولية هدفا للمجموعة "Group Objective" يقضى بتخفيض الاعتماد على خام البترول (أى تخفيض الطلب) إلى مستوى ٢٦ مليون برميل فى اليوم بحلول عام ١٩٨٥م. وفى اجتماع المنظمة فى ديسمبر ١٩٧٩م، زاد الوزراء المستوى الذى وضعوه لإنقاص حجم الطلب على خام البترول من ٢٦ مليون برميل فى اليوم فى عام ١٩٨٥م إلى ٢٤,٦ مليون برميل فى اليوم والتزموا أيضا بتخفيض الطلب بشكل أكثر عام ١٩٨٠م وعام ١٩٨٥م على التوالى .

وفى شهر أكتوبر من عام ١٩٧٧م اعتمد مجلس وزراء منظمة الطاقة الدولية اثنى عشر مبدأ، تتعلق بسياسة الطاقة. هذه المبادئ صممت لرسم إطار عام لسياسة الطاقة الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء فى المنظمة بحيث تؤدى تلك السياسات الوطنية إلى:-

أ- تطوير مصادر الطاقة المحلية البديلة للبترول فى كل دولة .

ب- تخفيض حجم الطلب على الطاقة (الزيت).

ج- وتطوير تقنيات جديدة للحد من استخدام الطاقة (الزيت).

ويوضح جدول رقم (٣) الأهداف المحددة والملزمة التى اعتمدتها دول منظمة الطاقة الدولية لأعضائها عام ١٩٧٩م فيما يخص وارداتها من الزيت الخام فى السنوات الخمس التالية (١٩٨٠- ١٩٨٥).

جدول رقم (٣) أهداف الاستيراد المعتمدة من منظمة الطاقة الدولية (١٩٨٠-١٩٨٥)

الدولة	الهدف المحدد للاستيراد (مليون برميل فى اليوم)		الزيادة المسموح بها
	١٩٨٠م	١٩٨٥م	
الولايات المتحدة	٨,٩	٨,٩	٠
اليابان	٥,٤	٦,٣	٩
ألمانيا	٢,٩	٢,٩	٠
إيطاليا	٢,١	٢,٥	٤
أسبانيا	١,٠	١.١	١
هولندا	٩	١,٠	١
بلجيكا	٦	٦	٠
سويسرا	٣	٣	٠
استراليا	٣	٣	٠
النمسا	٣	٣	٠
كندا	٢	٦	٤
ايرلندا	١	١	٠
نيوزلندا	١	١	٠
لكسمبورج	١	١	٠
المملكة المتحدة	٣	(١)	(٤)
النرويج	(٣)	(٤)	(١)
إجمالى برنامج الطاقة العالمى	٢٤,٥	٢٦,٢	١,٧
ناقص المخزون	١,٤	١,٦	٢
المستوى المستهدف لمجموعة برنامج الطاقة العالمى	٢٣,١	٢٤,٦	١,٥

المصدر: The Evolution of OPEC. P.221

ويتضح من الجدول السابق والملزم للدول الصناعية المستهلكة للنفط تخطيط هذه الدول وتدخلها المباشر فى التأثير جماعيا على حجم الطلب العالمى على النفط وذلك بتحديد معدل الزيادة فى الطلب على النفط لهذه الدول الصناعية الكبرى بمقدار مليون ونصف برميل فقط خلال خمسة أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٥م.

إن الأهداف والبرامج المحددة والملزمة التى اعتمدتها الدول الصناعية الكبرى ونفذتها بحزم ومتابعة للتأثير والسيطرة على سوق النفط سواء فى الأمد القصير أو على الأمد الطويل توضح بشكل كبير التدخل المباشر لهذه الدول لتخفيض حجم الطلب على النفط من دول الأوبك، وعلى زيادة إنتاجه وعرضه فى السوق من دول أخرى ولو كان ذلك من مناطق ذات تكلفة إنتاجية عالية.

لنقرأ سويا وصفا لما تقوم به "المجموعة الدائمة لسوق النفط" Standing Group on the Oil Market وهى إحدى المجموعات الرئيسية فى منظمة الطاقة الدولية. إن المجموعة الدائمة لسوق النفط تتابع التطورات فى سوق النفط العالمى فى الأمد القصير والمتوسط، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء فى منظمة الطاقة الدولية IEA للاستجابة السريعة والملائمة للتغيرات التى تطرأ فى السوق. وتعمل المجموعة عن قرب مع المجموعة الدائمة للمسائل الطارئة وهى أيضا من المجموعات الدائمة فى منظمة الطاقة الدولية لمساعدتها فى تطوير الخطط اللازمة لمواجهة الظروف التى تتعثر فيها إمدادات النفط. وتعد المجموعة الدائمة لسوق النفط تقديراتها عن سوق النفط، من المعلومات التى تقدم لها من الدول الأعضاء ومن شركات البترول العالمية ومن الآخرين. وتغطى التقديرات التى تقوم بها هذه المجموعة المواضيع التالية:

الاكتشافات النفطية الجديدة * التطورات الجديدة فى الإنتاج * الطلب على البترول * أسعار البترول * التكرير * تجارة النفط العالمية * تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بإمدادات النفط العالمية * الطلب العالمى على النفط ، المخزون من النفط فى الأسواق والتغيرات التى تطرأ عليه * الواردات النفطية * عمليات التكرير والأسعار * تعقد المجموعة اجتماعات نصف سنوية وتصدر تقريرا شهريا يسمى التقرير الشهرى لسوق النفط Monthly Oil Market Report.

إن الدور الذى تلعبه منظمة الطاقة الدولية IEA، العاملة لصالح الدول الصناعية الغربية فى توجيه وإدارة العرض والطلب فى السوق العالمية للبترول هام وكبير وهذه

المنظمة ليست هى الأداة الوحيدة التى تستخدمها الدول الصناعية للتأثير فى عمليات العرض والطلب فى سوق خام النفط العالمى فهناك عمليات التخزين الوطنية التى تقوم بها هذه الدول لخام البترول خصوصا فى الولايات المتحدة بهدف زيادة العرض من البترول الخام فى السوق العالمى على الطلب ضغطا على الأسعار ومنعا لصعودها فقد بلغ حجم المخزون فى معظم هذه الدول على اليابسة وفوق الماء على ظهر السفن نحو ٦ ملايين برميل فى الربع الثالث من هذا العام ١٩٩٨م[٩] ، تمثل زيادة فى العرض على الطلب .

كما ساعدت الدول الصناعية الكبرى على قيام سوق بترولية مستقبلية Future Markets بهدف المضاربة فى تجارة مادة النفط من خلال شراء عقود مستقبلية. ورغم أن هذه الأسواق موجودة فى تجارة المواد الخام الأخرى مثل القمح والنحاس، إلا أنها تحدث ضغوطا على الأسعار الراهنة صعودا أو هبوطا بناء على توقعات المتعاملين فى هذه السوق المستقبلية، وهذا لا يساعد بالتالى على استقرار الأسعار بل على تذبذبها بشكل أكبر. إضافة إلى ذلك فإن المنظمات الدولية وأهمها البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى تلعب دورا هاما فى تمويل وتشجيع الدول النامية على زيادة مواردها المحلية من إنتاج خام البترول والاقلال من استيراده وذلك بدعم وتخطيط من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الصناعية التى تتمتع بثقل ووزن هام فى هذه المنظمات. لقد أصبحت سياسة تنمية الموارد المحلية من النفط ، واستخدام البدائل المتاحة له والحد من الطلب عليه فى صلب السياسات الاقتصادية التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على الدول النامية المحتاجة لمعوناته الفنية والمادية.

النتيجة التى نهدف الوصول إليها من هذا التحليل، هو أن سوق النفط العالمية اليوم سوق لا تسوده الحرية الاقتصادية بل تسيطر عليه وتوجهه اليد الخفية للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، وبالتالى فإن السعر الذى تحدده سوق النفط العالمية ليس سعرا حرا تمليه قوى العرض والطلب فى السوق وإنما هو سعر محاصر بقوى التدخل من الدول الصناعية من خلال التأثير فى عمليات العرض والطلب فى هذا السوق. لنقرأ ما يقوله السيد هلقاستن Helga Steegn المدير التنفيذى لمنظمة الطاقة الدولية فى تقديمه لكتاب يشرح الأهداف والقواعد التنظيمية التى بنيت عليها المنظمة بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشائها[١٠] يقول السيد هلقا " التركيز على التعاون بين الدول الصناعية الكبرى فى مجال سياسات الطاقة كان هو التاريخ الذى منه انطلقت منظمة التعاون الدولى، وذلك إبان الأيام الصعبة فى عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤م عندما وقعت الحرب فى الشرق الأوسط

(بين اسرائيل و العرب) وما تلاها مباشرة عندما بدا أن الدول المنتجة للنفط منظمة بشكل جيد للاستفادة من وضعها الاقتصادى الجديد القائم على الزيت والقوة السياسة المصاحبة له، بينما كانت الدول الصناعية غير مجهزة بشكل جيد بالتنظيم والمعلومات لمواجهة هذا التحدى من الدول المنتجة للنفط".

ويتابع السيد هلقا المدير التنفيذى لمنظمة الطاقة الدولية الحديث عن المنظمة فيقول: "إن إحدى النتائج الهامة للمشكلة (يقصد ارتفاع أسعار البترول)، كان الانتباه المفاجئ والقوى الذى أولته الحكومات والشعوب فى الدول الصناعية "لمشكلة الطاقة". وهذا أدى بالتالى إلى دعوة أصحاب القرار للاستجابة".

ويقول أيضا:

" فى وضع تشح فيه الإمدادات من الطاقة فإن سياسة نفسى نفسى يجب تجنبها لأنها تقود إلى متاعب أكثر للأعضاء، واعتماد بدلا منها الإجراءات والسياسات الكفيلة بتخفيف الأعباء الاقتصادية على الأعضاء واقتسامها. واتخاذ اللازم لوضع هذه السياسات موضع التطبيق".

ويقول أيضا:

" لقد أصبحت المنظمة كما يبين تاريخها، المرتكز الرئيسى للدول الصناعية للتعاون فى مجال الطاقة وفى الأمور المتعلقة بتوفر الفرص من الطاقة، السياسات طويلة الأمد فى مجال الطاقة، تبادل المعلومات ، الطاقة والبيئة، البحوث والتطوير والعلاقة الدولية فى مجال الطاقة ".

إن النتيجة العامة والرئيسية التى نخلص بها من تحليلنا السابق هى :

أولا: أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط الأعضاء فى منظمة الأوبك OPEC فقدت تأثيرها وسيطرتها على سوق النفط العالمى بشكل كامل.

ثانيا: أن الدول الغربية الصناعية المستهلكة للنفط الأعضاء فى منظمة الطاقة الدولية I.E.A تسيطر بشكل فعال على سوق النفط العالمى، وأسعاره من خلال تأثيرها وتوجيهها لعمليات العرض والطلب لخام النفط لخدمة أغراضها الاقتصادية ومصالحها الوطنية والإقليمية.

هذه النتيجة، التى نرى أنها تحظى بنسبة عالية من الصحة استنادا إلى هيكل السوق وقراءتنا لآلية عمله وإدارته أدت إلى قيام سياسة سعرية فى السوق العالمى للنفط مدعومة

من قبل الدول الصناعية ومؤسساتها العاملة فى مجال الطاقة خصائصها التذبذب بين حدين:-

حد علوى : يبنى على هامش ربحى يؤمن الاستمرار فى عمليات استكشاف مصادر جديدة للنفط خارج دول الأوبك والدول العربية، يؤازر هذا السعر ويسنده دعم منظمة الطاقة الدولية الفنى والمالى، ومؤسساتها وحكوماتها، ويتراوح حول العشرين دولار أمريكى بشكل عام فى الوقت الحاضر.

وحد سفلى : يبنى على هامش ربحى يؤمن استمرار استخراج البترول من الآبار التى تم الاستثمار فى اكتشافها وتطويرها، مثل بحر الشمال مدعوما أيضا من منظمة الطاقة الدولية ودولها فنيا وماليا من خلال العمليات الضريبية ويتراوح هذا الحد حول عشرة دولارات فى الوقت الراهن.

هذان الحدان يتغيران حسب الزمان صعودا وهبوطا لكنهما يظلان السقف والقاعدة للنفق Tunnel الذى أقامته منظمة الطاقة الدولية لأسعار النفط العالمية لمحاصرة أسعار النفط بين قاعدته وسقفه، يوضح شكل رقم (٢) أدناه ما أسميناه بنفق أسعار النفط.

فالخط المستقيم (أ) عند السعر (١٠) دولارات يحدد قاع النفق، والخط (ب) عند السعر (٢٠) يحدد سقفه والخطوط المتعرجة (ج) ، (د) هى مسارات لأسعار النفط التى تتحرك بين السقف والقاع حسب ظروف السوق.

شكل رقم (٢) نفق أسعار النفط

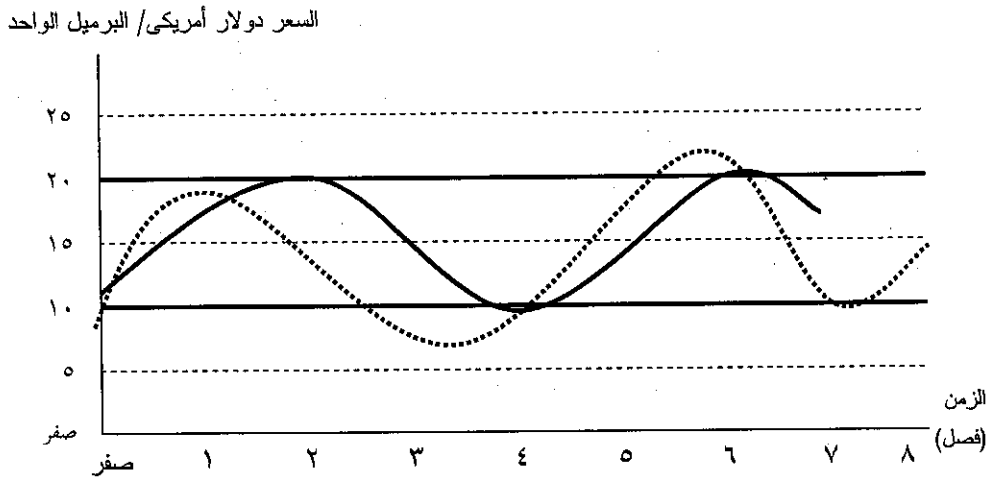

وتجدر الإشارة إلى أن السعر (١٠) دولار للبرميل، (٢٠) دولار للبرميل ليست حدودا ثابتة على مر الزمن فهى تتغير على الأمد الطويل بناء على المستجدات الأساسية فى السوق وعلى التوجهات الاستراتيجية النفطية لمنظمة الطاقة الدولية التى تخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط . إن حركة الأسعار الفصلية (د،ج) قد تخرج عن الحد السفلى أو العلوى ولكن لفترة تعود بعدها إلى داخل النفق، وان لم تعد الأسعار من ذاتها إلى داخل النفق عند انتهاء السبب لخروجها ستقوم منظمة الطاقة الدولية بمحاولة إعادتها إلى النفق لأن بقاءها خارجه يتعارض مع استراتيجيتها النفطية ومصالح أعضائها.

هذه السياسة السعرية بحديها العلوى والسفلى ترسم معالم الاستراتيجية البترولية التى تقوم على تنفيذها ومتابعتها منظمة الطاقة الدولية لصالح الدول الصناعية الغربية المستهلكة للنفط والطاقة. هذه الحدود السعرية الموجهة والمدعومة من قبل المستهلكين الكبار للنفط ، وما تفرزه من تذبذب بين حدين علوى وسفلى فى أسعار النفط ، تمنع الدول المالكة لخام النفط ذى التكلفة الإنتاجية المنخفضة مثل المملكة العربية السعودية من تحقيق معدل الدخل الأمثل من مبيعات خام نفطها فى الأسواق العالمية بالسعر والكميات التى تمليها ظروف السوق لسلعة شبه نادرة لا يملكها بكميات كبيرة وبقدرة على الإنتاج بتكلفة منخفضة إلا عدد قليل من المنتجين.

لقد أدى انهيار أسعار النفط وما تبعه من انهيار فى إيرادات النفط إلى اضمحلال حجم الفوائض المالية للدول المنتجة والمصدرة للنفط التى تجمعت خلال الفترة الذهبية لارتفاع أسعار النفط (١٩٧٤م – ١٩٨٠م). ومن جهة أخرى فإن عدم قدرة دول الأوبك وأهمها دول الخليج العربى على لجم شهوتها واندفاعها إلى الإنفاق الكبير وعدم قدرتها على تقدير الآثار السلبية على سعر النفط وإيراداتها من مبيعاته من قيام اتحاد بين مستهلكى النفط الكبار من الدول الصناعية أدت جميعها إلى استبدال فائض الميزانية بعجز مستمر نتج عنه دين حكومى، تراكم عام بعد عام حتى وصل الآن إلى مستويات كبيرة تثقل كاهل الاقتصاد الوطنى وتعيق نموه. ومما زاد الطين بلة ضعف الإدارة المالية للأموال العامة. فتضاعفت أثر الأزمة المالية، وتفاقمت فانخفض معدل الاستثمار وهبط النمو الاقتصادى والدخل الفردى وزاد معدل الفقر وظهر شبح البطالة وارتفع معدل الجريمة.

إن الكثير من الدول النامية، تتعرض لحالات مختلفة من الركود الاقتصادى وانخفاض فى معدلات النمو، ولكن الأسباب الرئيسية فى ذلك تعود إلى عوامل طبيعية أو إلى عوامل سياسية وإدارية داخلية مثل الفساد والصراع على السلطة. ورغم أننا لا نبرئ دول الأوبك

التى تعانى من الكساد الاقتصادى من عوامل داخلية تتعلق بالهدر والفساد، إلا أن هـذا لا يلغى الأثر المباشر الذى أحدثه ويحدثه تدخل الدول الصناعية الكبرى فى إدارة وتوجيه فعاليات العرض والطلب فى سوق النفط العالمى وبالتالى حصر حركة الأسعار ضمن حدود عليا وسفلى وضعت من أجل خدمة المصالح الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للنفط على حساب الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط.

٤- الدول المنتجة والمصدرة للنفط واستراتيجية العودة إلى دائرة القرار

استنادا واستنتاجا من التحليل السابق فإننا نستطيع القول بأن قضية انخفاض أسعار البترول التى واجهتها منذ عدة سنوات دول الأوبك وفى مقدمتها الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية وتواجهها اليوم بشكل حاد ، ليست قضية اقتصادية بحتة تحكمها عوامل العرض والطلب فى السوق العالمية بل هى قضية اقتصادية من الظاهر تحكمها وتحدد مسارها عوامل سياسية من الباطن يترجمها التدخل المباشر لحكومات الدول الصناعية المستهلكة للنفط فى عمليات العرض والطلب على النفط .

تأسيسا على هذه النتيجة وانطلاقا منها فإن أى مشروع جاد للتعامل مع مشكلة انخفاض أسعار البترول فى الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية يجب أن ينطلق من أعلى منبر سياسى فى هذه الدول وأن يقوم على رؤية استراتيجية اقتصادية وسياسية لاستغلال الثروة البترولية ترفع مستوى التعامل مع شؤونها وقضاياها من المستوى الاقتصادى العام التى هى عليه الآن إلى المستوى السياسى الاستراتيجى، لأنها أى الثروة النفطية تشكل بحق القاعدة الاقتصادية الحقيقية للأمن الاقتصادى القومى فى الحاضر والمستقبل إلى أن يتم تطوير مصادر هامة أخرى للدخل القومى. وينطبق هذا الواقع على معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط فى الأوبك، ولكن بشكل أكثر على المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربى.

الاستراتيجية المقترحة تحتاج إلى إعداد جيد، يعتمد المنهج العلمى والمنطقى والإدارة السياسية القوية. أما تنفيذها فقد يمر بالمراحل الثلاث التالية:-

المرحلة الأولى

عقد مؤتمر قمة لدول الأوبك المالكة لاحتياطيات نفطية كبيرة والأكثر إنتاجا وتصديرا لخام البترول والأكثر انسجاما فى علاقاتها الاقتصادية والسياسية، وهى المملكة العربية السعودية ، والامارات، والكويت ، وإيران ، وليبيا ، والعراق ، عندما تخرج من عزلتها

الإقليمية والدولية[١١] . وذلك للنظر فى الوضع المنهار لأسعار النفط العالمية وأثر ذلك على دخل مواطنيها ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلى القواعد الرئيسية لهذه الاستراتيجية:-

أولا : استعادة الدور الهام للدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط فى السوق البترولى العالمى ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال منظمة جديدة للدول المصدرة الكبرى للنفط تخرج من بطن الأوبك الحالية أو تقوم على أنقاضها تبنى على المبادئ التالية :-

أ- أخذ الوزن البترولى لكل دولة فى الاعتبار وربط القوة التصويتية للدولة به.
ب- اعتماد مبدأ الأغلبية العادية أو المطلقة فى القرارات.
ج- النظر إلى المنظمة كمؤسسة هامة وفاعلة لحماية المصالح البترولية لأعضائها ودعمها بالكوادر القيادية والعلمية الفاعلة، بدلا من اعتبارها منتجعا سياحيا لبعض الكوادر البيروقراطية، أو منفى سياسيا لبعضهم.
د- القبول بمبدأ الريادة للدول أو الدولة التى تتمتع بوزن بترولى كبير جدا سواء فى احتياطياتها أو قدرتها الإنتاجية، هذه الريادة يجب أن تؤسس على قوة تصويتية متميزة لهذه الدول.
هـ-اعتماد المنهج العلمى والإحصائى لإعداد برامج وسياسات المنظمة، مما يتطلب دعمها بالهيئات واللجان الفنية والمهنية المتخصصة.
و- توفير الميزانيات والأموال اللازمة لكى تؤدى المنظمة مهامها بكفاءة عالية.

ثانيا: إرساء قواعد استراتيجية بترولية عالمية مع الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط تقوم على الأسس التالية :

أ- العمل تدريجيا على فك القيود والحوافز التى تفرضها كل من دول الأوبك ودول منظمة الطاقة على عرض النفط وطلبه وتسعيره وذلك بهدف الوصول إلى سوق نفطية عالمية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية قصيرة وطويلة الأجل للنفط بدلا من الظروف السياسية للنفط .
ب- ضمان استمرار الإمدادات النفطية للدول المستهلكة دون انقطاع لأسباب سياسية.

ج- التنسيق والتعاون بين الطرفين المنتجين والمستهلكين في مواجهة الأزمات البترولية الناجمة عن الأزمات الطبيعية والسياسية، بهدف تجاوز تلك الأزمات وإعادة السوق إلى وضعه الطبيعي خدمة لمصالح الطرفين والمجتمع الدولي.

المرحلة الثانية

دعوة الدول الرئيسية في المنظمة العالمية للطاقة، وهي الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، وكندا لقمة مشتركة مع الدول الكبرى المصدرة المستهلكة للنفط في إطار أوبك الجديدة، وذلك بهدف التدارس في إمكانية وضع المبادئ الأساسية لقيام نظام عالمي جديد لإدارة وتوجيه سوق النفط العالمي، لمصلحة كل من الدول المصدرة والمستهلكة للنفط آخذين في الاعتبار أثر هذا التعاون الثنائي بين المجموعتين على الاقتصاد العالمي. هناك احتمالان للرد الذي يمكن أن تتلقاه دول الأوبك على دعوتها للدول الصناعية، الاحتمال الأول، الرد بالإيجاب والذي سيقود إلى اتفاق وعلاقة شراكة نفطية بين الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط والدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، يؤدي إلى نظام عالمي يؤمن التوازن والاستقرار في أسعار النفط العالمي يعكس ندرة السلع ومصالح المصدرين والمستهلكين، ومن شأن هذا الاتفاق أن يشيع الأمن والاستقرار في إمداد دول العالم بما تحتاجه من النفط في جميع الأحوال والظروف السياسية، ويطمئن الدول المنتجة والمصدرة وأجيالها على استمرار تدفق عائد مالي من مبيعات النفط ، يمكن تقديره واحتسابه وإعداد خطط تنموية مستقبلية عليه. هذا الجو المفعم بالثقة على جانبي السوق البترولية العالمية الإنتاجية والاستهلاكية يتمشى مع روح العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية. وسيكون أثره إيجابيا على اقتصاديات جميع الأطراف المنتجة والمستهلكة للنفط .

ولكن هذا الاحتمال قد يبدو للبعض نظريا ومصدر هذا الشعور أن العالم اليوم كما كان دائما تحكمه عناصر القوة والهيمنة وليست مبادئ الحق والجدل المنطقي. وبما أن الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط والأعضاء في منظمة الطاقة الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هي صاحبة السيادة والسيطرة ليس فقط في المجال البترولي وإنما أيضا في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية لذا، فإنه أمام هذا الواقع تصبح فرضية تنازل الدول الصناعية المستهلكة للنفط عن موقعها المميز في السوق البترولي العالمي وإفساح شئ من المجال للدول الكبرى المصدرة للنفط لتشاركها القرار

فى تنظيم السوق العالمى للبترول وسعره، فرضية قد لا تستقيم لبناء النتائج التى توصلنا إليها.

وهنا أقول إن الاستقراء التاريخى القديم والحديث، للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فى إطار الجدلية الثنائية، بين القوة والحق خصوصا إذا كان مسرح العمليات يضم مجتمعا دوليا كبيرا، يشير إلى أن المطلب العادل المعتدل، المؤسس على منطق القانون الدولى ومنطق العدالة وحق السيادة الدولية على مصادر الثروة الوطنية وحق حماية الأمن والمصالح الوطنية والمدعوم بإرادة التنفيذ الحكومية والشعبية، نجاحه لا يعدم ولو كان الطالب ضعيفا والمطلوب قويا.

قصة ولادة الأوبك، وكفاح وزير البترول السعودى الأول المرحوم عبد الله الطريقى مع زملائه آنذاك، من أجل فرض سيادة الدول المنتجة على ثرواتها البترولية، مثل ليس ببعيد، ونجاح إيران وجنوب أفريقيا فى فرض منهجها الفكرى والسياسى على الولايات المتحدة والغرب مثال آخر فى مجال آخر والأمثلة من القاموس السياسى والاقتصادى لانتصار الحق إذا خدم بإيمان وعزيمة كثيرة جدا.

لذا، فإنه يمكننا القول بأن سيطرة الدول العظمى الصناعية وهيمنتها على واقع السوق النفطية اليوم ليست مطلقة ونهائية، وأن الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، المالكة لاحتياطيات نفطية هائلة تحتاجها الدول الصناعية الكبرى لعقود قادمة، تستطيع إن عقدت العزم والنية أن تستخدم هذه القوة الاقتصادية المدعومة بحق السيادة على الثروات الوطنية للحصول على صوت فاعل ومؤثر فى سوق النفط العالمى يحمى سعر النفط وعوائده من التذبذب والانخفاض الحاد ويؤمن للدولة استقرارا نسبيا فى حجم ونمو وارداتها المالية لتستطيع من خلاله إعداد البرامج والخطط الاقتصادية لتحقق نموا فى الاقتصاد الوطنى وزيادة فى رفاهية المواطن.

المرحلة الثالثة : الخيار الصعب

هذه المرحلة تشكل الملجأ الأخير والخيار الصعب للأوبك الجديدة ، وقيادتها المتمثلة فى الدول ذات الوزن الاقتصادى والبترولى الأقوى. والخيار هنا يتعامل مع الاحتمال السلبى لرد الدول الصناعية على طلب دول الأوبك، عقد شراكة واتفاق لتنظيم سوق النفط العالمى فيما بينهما ويفترض فشل الخيار الأول القائم على الانخراط فى منظومة من المحادثات والمناقشات مع الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط على مستوى القمة

وعلى مستوى الخبراء بهدف الوصول إلى اتفاق مشترك فى ما يتعلق بإعادة هيكلة سوق النفط العالمى وآلية عمله.

فشل الخيار الأول فى الاستراتيجية المقترحة، يحيل دول الأوبك الجديدة إلى الخيار الثانى وهو الخيار الصعب. ويبنى هذا الخيار على قيام دول الأوبك الجديدة المالكة لاحتياطيات نفطية ضخمة وطاقة كبيرة للإنتاج وتخفيض أسعار النفط العالمية إلى مستوى متدن جدا يصل إلى حدود خمسة دولارات أمريكية للبرميل الواحد من الزيت العربى الخفيف. الهدف الأساسى من هذه السياسة الإنتاجية هو إحداث هزة شديدة فى السوقين الدوليين التاليين:

أ- سوق البترول العالمى ب- سوق المال العالمى .

إن الهزة العنيفة التى سيحدثها انخفاض أسعار النفط الحادة سيؤثر بشكل سلبى وقوى على حركة السوقين الدوليين. ففى سوق البترول سيؤدى انخفاض أسعار النفط إلى إثارة الشكوك فى الجدوى الاقتصادية لكثير من استثمارات الشركات البترولية العالمية فى مشاريع التنقيب عن آبار جديدة للنفط الخام، أو فى تطوير وتحسين مستوى الإنتاج من الآبار القديمة (خصوصا اذا قرأ السوق قرار الأوبك جدية وعزم على المواصلة). سيؤدى ذلك بالتالى إلى انخفاض حاد فى أسعار أسهم الشركات البترولية العالمية وقد يؤثر أيضا على أسعار الأسهم الأخرى فى البورصات العالمية خصوصا فى نيويورك ولندن وزيورخ مما سيؤدى إلى اضطراب شديد فى هذه الأسواق.

أما فى سوق المال العالمية فإن الانخفاض الحاد فى أسعار النفط سيجعل معظم القروض التى قدمتها البنوك لشركات البترول العالمية أو لغيرها من المستثمرين فى مجال النفط قروضا سيئة مشكوكا فى استردادها، لأن معظم هذه القروض بنيت جدواها وإمكانية استردادها على مستوى معين لسعر النفط يزيد كثيرا عن المستوى المنخفض الذى فرضه معدل الإنتاج العالى لدول الأوبك. هذه الشكوك حول إمكانية استرداد القروض التى قدمتها البنوك العالمية ومؤسسات الإقراض، سيؤدى إلى هبوط أسهم تلك البنوك وقد يهدد بعضها وخصوصا الصغيرة منها بالافلاس.

الهزة الاقتصادية والمالية العنيفة فى السوقين النفطى والعالمى التى سيحدثها انخفاض أسعار النفط الكبير لن تقوى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى التى تمثل الشركات البترولية العالمية والبنوك العالمية وما يرتبط بها من مؤسسات وشركات أخرى جزءاً هاماً

من تكوينها وحلقة هامة فى دائرة حركتها وآليتها على احتمالها خصوصاً إذا تجاوزت مدتها أياماً أو أسابيع قليلة. وإذا استبعدنا التدخل العسكرى المباشر فإن الدعوة إلى عقد اجتماع بين المنظمتين المصدرة والمستهلكة للنفط، لوضع ضوابط لإنتاج وسعر النفط هو المحتمل. ومن هنا يبدأ المشوار الطويل فى الوصول إلى اتفاق دولى تعود بموجبه الأوبك الجديدة فاعلة فى سوق بترولية عالمية جديدة.

غنى عن القول إن السوق البترولية والمالية، أو أى سوق أخرى، يغلب ذكاؤها فى كثير من الأحيان ذكاء العقل البيرقراطى. لذلك فإنه ما لم يكن قرار الأوبك واضحا وصادقا يحمل فى طياته قوة الإصرار والاستمرار فإن السوق سيتجاوز الحدث ويقفز عليه ولن تحدث الهزة الاقتصادية العالمية المرجوة من خفض الأسعار.

الاستراتيجية والبعد الزمنى:

الاستراتيجية المقترحة، إطارها الزمنى طويل الأجل، ولكن الزمن الطويل ظرف تفرضه طبيعة العلاج لمشكلة جذرية.

ولكنه مع عدم الإخلال بأهمية العمل الاستراتيجى وضرورته وما يتطلبه من بعد زمنى، فإن الدول البترولية المصدرة للنفط والمعتمدة اقتصادياً على إيراداته والمتضررة تنموياً من انخفاض أسعاره، لابد أن تواصل مسيرتها وسياساتها الراهنة الهادفة إلى تخفيض حجم البترول المنتج والعائم فى السوق البترولية الذى أصبح لعبة فى يد المضاربين الذين يحدثون من خلال مضاربتهم فى سوق النفط الآنية والمستقبلية ضغوطاً سوقية أكثر ما تتعلق بفن المضاربات التجارية وليس باقتصاديات العرض والطلب الحقيقية على البترول.

إن سياسة الحد من الانتاج التى تتبناها وتدعو لها المملكة العربية السعودية على جميع المستويات السياسية والبترولية اليوم، أمر لا بد من الاستمرار به وذلك لسحب الفائض من سوق البترول العالمية وتخفيض الضغط على أسعار البترول. ولكن هذه السياسة وضمن التركيبة الحالية لدول الأوبك لم تأتى بالثمار المرجوة منها حتى الآن، والأسباب عديدة أهمها أنها سياسة تتعامل مع ظاهر المشكلة، تاركة صلبها ومصدرها دون علاج.

وقد يبدو للمراقب العادى أن سياسة الحد من الإنتاج وسياسة الإغراق المقترحة كبديل هما على طرفى نقيض، ولكن التناقض يزول عندما نعلم أن سياسة الإغراق ليست هدفاً

فى حد ذاتها، وإنما هى وسيلة لإقناع الدول الصناعية المستهلكة للنفط والمسيطرة على السوق، بأن الدول المصدرة للنفط عازمة وجادة فى تحقيق هدف العودة إلى دائرة القرار فيما يتعلق بسوق النفط العالمى. وحثها إلى القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع دول الأوبك الجديدة لوضع نظام جديد لسوق النفط العالمى يخدم مصلحة الطرفين والاقتصاد العالمى. سياسة الإغراق إذن إن هى إلا وسيلة من باب مكره أخاك لا بطل ، للقول للدول الصناعية المسيطرة على سوق النفط العالمى ، إن تذبذب وانخفاض سعر النفط قد أحدث على مر السنوات العشر الماضية أضرارا اقتصادية بالغة فى الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، بدأت تظهر آثارها السلبية على حياة المواطنين المعيشية والصحية والتعليمية والسكنية ، وهذا حد لا يمكن قبوله ووضع لا يمكن السكوت عليه.

الحل المقترح الموصوف فى هذا الخطاب لعلاج مشكلة تدهور أسعار النفط المزمنة ذو طابع استراتيجى وطبيعة جذرية. وقد يرى البعض أن الاستراتيجية المقترحة صعبة التطبيق سواء فيما يتعلق بإعادة هيكلة أوبك الحالية أو فيما يتعلق بتقديم وتنظيم الشئون المالية والاقتصادية للدول الأعضاء أو تطبيق سياسة الإغراق إن لم تفلح سياسة الحوار الأمر الذى يجعل هذه الاستراتيجية أقرب إلى الحلم منها إلى الواقع. ولكن إذا نظرنا إلى الطرف الآخر من المعادلة لوجدنا أن المشكلة التى نتعامل معها والتى هى موضوع بحثنا مشكلة كبيرة ومركزية تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الفاعلة فى السوق النفطى العالمى من أجل تأمين دور فاعل للدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط. لذا فإن العلاج الناجح لهذه المشكلة لا بد أن يكون نسيجه من نفس طبيعة نسيجها وقوته لا تقل عن قوتها. وإن الاعتماد على سياسات ذات طبيعة سطحية لعلاج مشكلة ذات طبيعة جذرية تهدد مستقبل الأمة الاقتصادى وحياتها الاجتماعية هو الذى يمكن أن يوسم باللا واقعية. ومن هذا الممر الفكرى نجد أن المنهجية العلمية تفرض علينا الأخذ باستراتيجية تتعدى سياستها وبرامجها القشور لتغوص فى الأعماق من أجل تفكيك القواعد والبنى التحتية التى أقيمت عليها آلية السوق النفطى العالمى الراهنة الموجهة والمدارة من قبل المؤسسات والهيئات التى أقامتها الدول الصناعية المستهلكة للبترول ودعمتها بالسياسة والمال. عملية التفكك هذه وإعادة هيكلة وبناء السوق البترولى العالمى من جديد، إذا سلمنا بعدم واقعية استجابة الدول الصناعية الغربية لنداء الدول المنتجة والمصدرة للنفط وقبولها مبدأ المشاركة فى إدارة وتوجيه السوق العالمية للنفط ، حل التعاون والتفاهم بين المنتج والمستهلك، لن تتم إلا بإحداث هزة قوية وعنيفة فى السوق البترولية والمالية عن طريق زيادة الإنتاج وخفض

أسعار البترول إلى مستويات متدنية جدا تجعل كل إنتاج خارج دول أوبك الجديدة إنتاجا خاسرا، وتجعل كل قرض بنكى أو دولى لتمويل عمليات الاكتشاف البترولية الجديدة قرضا خاسرا أيضا. هذه الهزة فى السوق ليست هدفا فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة للوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو قبول الدول الصناعية البدء فى حوار جاد لإعادة تنظيم آلية إدارة السوق البترولى وتوجيهه بما يسمح بإيجاد دور مشارك وفعال لدول الأوبك الجديدة المنتج والمصدر الرئيسى للبترول جنبا إلى جنب مع الدول الصناعية المستهلك الرئيسى للبترول .

المملكة العربية السعودية ودور الريادة

هذه الاستراتيجية تعتمد اعتمادا أساسيا على وجود المملكة العربية السعودية فى مركز الدائرة الجديدة ، وذلك بسبب قدراتها الإنتاجية والاحتياطية من البترول. لذا فإن دور الريادة فى هذا المشروع المستقبلى يقع على كاهل المملكة العربية السعودية، فبدون ثقلها البترولى والسياسى، يصعب لمجموعة دول الأوبك القديمة أو الجديدة تجاوز الحواجز والعراقيل التى وضعتها الدول الصناعية المستهلكة للنفط لإبقاء دول الأوبك المصدرة للنفط، وخصوصا العربية منها، خارج منطقة القرار فى سوق النفط العالمى.

المملكة العربية السعودية، يبدو أنها وضعت الملف البترولى تحت المجهر وبدأت تؤسس لدور ريادى وهام فى ترتيب الشئون والقضايا الاقتصادية وفى مقدمتها الشأن البترولى، هذا ما نتمناه ويتمناه كثيرون ونرجو أن يكون ما يبدو لنا جزءا من الحقيقة وليس شيئا من الوهم.

المراجع

١- التقرير السنوى لمؤسسة النقد العربى السعودى ١٩٩٨م.

٢- عبد العزيز الدخيل : "عرب الخليج وقضايا قطرية وقومية".
مركز دراسات الوحدة العربية – المستقبل العربى ١٩٩٨/٨ عدد ٢٣٤ ص ٤٠.

٣- هذه الاستراتيجية المقترحة ليست وليدة اليوم وسبق لى أن طرحتها فى محاضرة بالغرفة التجارية بالبحرين عام ١٩٨٧م.

٤- عبد العزيز الدخيل : "عبد الله الطريقى والبترول والوطن" – أكتوبر ١٩٩٧م.

٥- رياح منير : "أزمة الأوبك " دار قتيبة للطباع والنشر ١٩٨٧م.

6- The World Petroleum Market: Adelman M.A. Resources for the Future Inc. 1972.

٧- عبد العزيز الدخيل : "نموذج رياضى لتحديد أسعار نفط الشرق الأوسط" أطروحة الدكتوراة – جامعة انديانا – بلومنتين – الولايات المتحدة ١٩٧٤م.

8- The Evolution of OPEC: Albert L. Danielsen: University of Georgia, 1982 ch. 8.

9- OPEC Monthly Oil Market Report October 1998 P. 17 Table 15

10-Richard Scott IEA Origins and Structure Vol. One. 1994 OECD Publication P.11.

١١-معظم هذه الدول عربية ولكن علينا ألا ننسى أن معظم الأوبك ولدت فكرتها من المؤتمر العربى الأول للزيت فى القاهرة فى شهر إبريل ١٩٥٩م.